الخلافات العراقية– الكويتية وأثرها على العلاقات العراقية اللبنانية للمدة ١٩٦١– ١٩٦٣

أ.د. عبد الرحيم زويد الحديثي
جامعة الأنبار – كلية الآداب

م.م. قتيبة علي جاسم الصبيحي
جامعة الأنبار – كلية التربية للعلوم الإنسانية

المستخلص

شكلت قضية الكويت عبر تاريخها مشكلة كبيرة للعراق وكانت سببا في الكثير من التطورات السياسية التي انعكست بشكل واضح على سياسة العراق الخارجية وعلاقاته الدولية .حاولت الدراسة معرفة النتائج التي خلفتها هذه القضية على علاقات العراق الخارجية بشكل عام و على العلاقات العراقية اللبنانية بشكل خاص منذ بداية الأزمة في عهد عبد الكريم قاسم وحتى نهايتها في عهد عبد السلام محمد عارف.

لقد مرت العلاقات العراقية اللبنانية خلال الأزمة بادوار عدة منها التوافق السياسي ومحاولة لبنان الوقوف على الحياد باستخدام الأسلوب الدبلوماسي في أيجاد حل وسط يرضي طرفي النزاع من جهة أو محاولة لبنان التوفيق بين مصالحه مع العراق والكويت من جهة أخرى.

تعرض القائمين على السياسة الخارجية اللبنانية إلى النقد من قبل أوساط عدة، لموقفهم من القضية وكانت الانتقادات تدعو إلى ضرورة إسراع الجانب اللبناني إلى تعزيز العلاقات اللبنانية الكويتية من خلال تبادل السفراء، الا ان هذا الأمر كان يشكل عقبة كداءَ بسبب أدركها بان علاقاتها مع العراق ستتعرض إلى الضرر الكبير جراء اتخاذ مثل هكذا قرار.

وتحقق ما كانت تخشاه الدبلوماسية اللبنانية فقد نفذ العراق تهديداته وقطع علاقاته الدبلوماسية مع لبنان فور تعزيز لبنان لعلاقاته مع الكويت عن طريق تبادل التمثيل الدبلوماسي واستمرت هذه الحالة لغاية نهاية عهد عبد الكريم قاسم بقيام حركة ٨ شباط عام ١٩٦٣ التي شهدت عهد جديدا بين العراق والدول العربية ومنها لبنان والكويت.

الخلافات العراقية-الكويتية وأثرها على العلاقات العراقية اللبنانية للمدة١٩٦١-١٩٦٣

ارتبطت الكويت إداريا بالبصرة منذ عام ١٧٧٥[١]، وفي كانون الأول عام١٨٩٧ صدرت أرادة سلطانية بتعيين مبارك الصباح (١٨٩٦-١٩١٥) قائمقاما للكويت[٢]. وأدت بريطانيا دورا أساسيا في فصل الكويت عن العراق، وعززت سيطرتها على الكويت بتوقيعها اتفاقية سرية مع مبارك الصباح في ٢٣ كانون الثاني عام ١٨٩٩ تضمنت عدم تنازل شيخ الكويت عن أي جزء من أراضي الكويت ألا بموافقة الحكومة البريطانية مقابل حماية عرشه من أية تهديد[٣].

كانت الإدارة العثمانية تسعى إلى تأكيد سيادتها على الكويت وترفض الاعتراف باتفاقية عام ١٨٩٩ وتحقق هذا الطموح بتوقيع اتفاقية ٢٩ تموز عام ١٩١٣ في لندن بين الدولة العثمانية وبريطانيا، التي أشارت إلى بقاء الكويت تحت الحكم العثماني مع تمتعها بنوع من الحكم الذاتي[٤]، الا ان قيام الحرب العالمية الأولى ودخول الدولة العثمانية طرفا فيها الى جانب المانيا في ٥ تشرين الثاني عام ١٩١٤[٥]، نتج عنها خسارة ألمانيا وحلفائها الحرب وبانهيار الدولة العثمانية أصبحت الكويت خاضعة للحماية البريطانية[٦].

وبقيام الدولة العراقية في ٢٣ آب عام١٩٢١ بقيادة فيصل بن الحسين سعى احمد الجابر الصباح (١٩٢١-١٩٥٠) إلى اقامة علاقات ودية مع العراق بتشجيع من بريطانيا[٧]. وبحصول العراق على استقلاله بعد دخوله عصبة الأمم يوم ٣ تشرين الأول عام ١٩٣٢، برزت الدعوة إلى ضم الكويت للعراق بشكل واضح من خلال الدعوة التي روجت لها إذاعة قصر الزهور تحت أشراف الملك غازي (١٩٣٣-١٩٣٩)[٨].

وفي منتصف خمسينات القرن العشرين حاول العراق ضم الكويت الى حلف بغداد عام ١٩٥٥، وسعى نوري السعيد الى ضم الكويت الى الاتحاد العربي الهاشمي وحاول أقناع بريطانيا بالضغط على الكويت لتحقيق هذا الهدف[٩]. لكن نوري السعيد لم يجد قبولا لدى بريطانيا.

اتسم الموقف الكويتي من قيام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ في العراق بالإيجابية والتفاؤل بعد ان ساد الاعتقاد بأن الثورة كانت بداية الخلاص وبالذات من نوري السعيد الذي مارس ضغطا شديدا على الكويتيين من اجل ضمهم إلى الاتحاد العربي الهاشمي[١٠].

لقد رحب أمير دولة الكويت عبد الله سالم الصباح (١٩٥٠-١٩٦٥) بالثورة العراقية حينما بعث برسالة تهنئة إلى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بنجاح هذه الثورة وانتصارها[١١]، وفي شهري آب وأيلول من العام نفسه وصل وفدان كويتيان آخران إلى العراق لتقديم التهاني أيضاً وعرض بعض المطالب الكويتية، التي لاقت استجابة من لدن رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم[١٢].

وفي ٩ تشرين الأول عام ١٩٥٨ ، بعث عبد الكريم قاسم برسالة جوابية إلى امير الكويت حمّلها تحياته له وشكره على زيارة الوفود الكويتية للعراق، ودعاه فيها لزيارة العراق[١٣]، واستجابة لتلك الدعوة وصل أمير الكويت عبدالله السالم الصباح إلى بغداد في ٢٥ تشرين الأول من العام نفسه في زيارة رسمية استمرت خمسة أيام، استقبله فيها رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم[١٤] وتؤكد بعض المصادر في حينه إلى ان موقف قاسم كان متحفظا في مباحثاته مع أمير الكويت، ولم يصدر عنهما أي بيان مشترك[١٥].

وهناك من يرى ان دوافع هذه الزيارة ترجع إلى رغبة أمير الكويت للاطلاع عن كثب وشخصيا على حقيقة القيادة الجديدة في العراق ومعرفة نواياها واتجاهاتها، وهل لدى قادة الثورة إستراتيجية في إثارة قضية الكويت مجددا، كما فعلها من قبل كل من الملك غازي ونوري السعيد[١٦].

وفي المقابل أبدى الجانب العراقي مبادرة حسنة لتقوية العلاقات مع الكويت عندما طلب العراق في ١٩ كانون الأول من العام نفسه، فتح قنصلية تجارية له في الكويت، تقوم برعاية المصالح العراقية فيها على ضوء المباحثات التي تمت في بغداد بين رئيس الوزراء وأمير الكويت في تشرين الأول عام ١٩٥٨[١٧].

الا ان أجواء العلاقات بين العراق والكويت شرعت بالتأزم في ١٩ حزيران عام ١٩٦١، عندما وقعت بريطانيا على إنهاء معاهدة الحماية على الكويت وعدت اتفاقية عام ١٨٩٩م لاغيه وإعلان استقلال الإمارة[١٨].

أرسل عبد الكريم قاسم في اليوم التالي برقية إلى عبد الله السالم الصباح أمير الكويت بمناسبة إلغاء المعاهدة المذكورة، معلناً سروره بإلغائها فقد وصفها ((بالمزورة وغير المشروعة والمعقودة بين قائمقام الكويت الشيخ مبارك الصباح وبين الحكومة البريطانية، من دون علم السلطات الشرعية في العراق آنذاك))[١٩].

وفي الوقت نفسه قدمت الكويت في ٢٢ حزيران عام١٩٦١ طلبا إلى الأمانة العامة للجامعة العربية تطلب فيه الموافقة على انضمامها إلى عضوية الجامعة، وقد حدد مجلس الجامعة أوائل تموز موعدا للاجتماع للنظر في طلب انضمام الكويت إلى عضوية الجامعة(٢٠).

عقد رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في ٢٥ حزيران عام ١٩٦١ مؤتمراً صحفياً في مبنى وزارة الدفاع، أكد فيه على تبعية الكويت للعراق بوصفها: "قضاء عراقياً تابعا لمتصرفية محافظة البصرة" وأنها جزء لا يتجزأ من العراق حينما قال: "ان الجمهورية العراقية قررت حماية الشعب العراقي في الكويت، والمطالبة بالأراضي التي سيطر عليها الاستعمار بصورة تعسفية والتي تخص العراق بوصفها جزءا من متصرفية البصرة، وستصدر وفقاً لذلك مرسوماً يتعين بموجبه شيخ الكويت قائمقاما تابعا لمتصرفية البصرة"(٢١).

أصدرت وزارة الخارجية العراقية في ٢٦ حزيران عام١٩٦١ بياناً تم توزيعه على الهيئات الدبلوماسية كافة، أوضحت فيه "زيف الاتفاقية البريطانية وغش الاستعمار وخداعه وحق العراق الطبيعي في الكويت وعده جزءا لا يتجزأ من العراق وسوف يعمل العراق جاهداً من اجل ذلك"(٢٢).

وفي الوقت نفسه كثف مجلس الوزراء العراقي جلساته لبحث مسألة الكويت والطريقة التي يمكن أتباعها لعودتها إلى العراق، وبعد مشاورات ومباحثات طويلة، اقتنع عبد الكريم قاسم وحكومته بوجهة نظر هاشم جواد وزير الخارجية العراقي، التي تدعو إلى ضم الكويت بالطرق السلمية والدبلوماسية والابتعاد عن الحل العسكري لضمها(٢٣).

أثارت التصريحات والتهديد العراقي قلق أمير الكويت مما دفعه إلى استشارة وليام لوس (William Luse) المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي(٢٤)، وبعث أمير الكويت في ٣٠ حزيران عام ١٩٦١ برسالة إلى الحكومة البريطانية طالبا منها تقديم العون والمساعدة ضد ما وصفه بالتهديدات العراقية، فسارعت بريطانيا لنجدة شيخ الكويت بسبب مصالحها النفطية، مؤكدة له التزام بريطانيا عسكريا بالدفاع عن إمارته(٢٥).

اتصف الموقف اللبناني من ألازمة بالبرود وعدم التدخل، فلم يناقش الأمر على المستوى الرسمي الا في ٤ تموز عام ١٩٦١ عندما تليت في مجلس النواب اللبناني البرقية

التي أرسلتها الجالية اللبنانية في الكويت الى مجلس النواب اللبناني تدعوه فيها الوقوف الى جانب الكويت في نزاعها مع العراق(٢٦).

ومع ذلك لم يتطرق أي عضو من أعضاء مجلس النواب الى القضية خلال الجلسات التي عقدها المجلس خلال شهر تموز، وذكر عميد السلك الدبلوماسي السابق فؤاد الترك ان عدم مناقشة مجلس النواب اللبناني للبرقية، يعود الى ان لبنان ليس طرفا مباشرا فيها، فضلا من انه يخشى اتهامه من احد طرفي النزاع بأنه يتدخل في شؤونه الداخلية وان مضار ذلك الإجراء سيعود بالمشاكل على علاقات لبنان بكلا القطرين اللذين كانت توجد بهما جالية لبنانية لا بأس بها فضلا عن العلاقات الجيدة مع كلاهما(٢٧).

كما رفض ريمون اده زعيم حزب الكتائب اللبنانية فكرة الضم وعدها غير ملائمة قائلا ((ان منطق الضم والتوحيد أيا كان مصدره والموحي به، لا يصلح لهذا الزمان كما انه لم يصلح للأزمنة الغابرة فهو منطق يثير البلبلة ولن ينتج عنه سوى الخلاف ولم يؤد الا الى التناحر وزيادة الانقسام))(٢٨).

وفي اجتماع الجامعة العربية في ٤ تموز عام ١٩٦١ أوضح مندوب لبنان في الجامعة جوزيف ابو خاطر موقف بلاده من عقد الاجتماع إذ قال ((حدث ان ورد في مذكرة الأمانة العامة ان لبنان قد تقدم الى جانب المملكة العربية السعودية بطلب عقد المجلس لبحث موضوع ضم الكويت الى الجامعة. وهذا مخالف للواقع ان لبنان لم يطلب عقد المجلس لبحث هذا الموضوع))(٢٩).

وبناء على رغبة لبنان والمغرب تأجل اتخاذ قرار في القضية إلى ١٢ تموز ليتسنى إيجاد حل مقبول لدى العراق والكويت(٣٠)، وأكد فليب تقلا ان الكويت بلد مستقل ومن الأفضل عدم بحث قضية انضمام الأمارة إلى الجامعة العربية لئلا ينسحب العراق احتجاجا(٣١)، وكثرت التأويلات حول موقف الجامعة العربية هذا، وكانت مجموعة من الأقطار العربية وعلى رأسها لبنان، والأردن، وتونس، والسودان تخشى من ان اتخاذ قرار بضم الكويت الى الجامعة سيترتب علية انسحاب العراق منها مما يؤدي الى اختلال توازن القوى داخل الجامعة(٣٢).

وأدى الوفد اللبناني في اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في ١٢ تموز ١٩٦١ دورا كبيرا في تخفيف حدة النزاع بين العراق وبقية الدول العربية وكان من الداعين الى

تأييد الاقتراح الذي تقدمت به المغرب وتونس في ضرورة تأجيل مناقشة الطلب الذي تقدمت به الكويت في ٢٢ حزيران عام ١٩٦١[٣٣].

وعلى هذا الأساس دعت لبنان العراق والكويت الى نبذ الخلافات وتوحيد موقفهما لمجابهة الأخطار التي يدبرها الاستعمار البريطاني ومكائده ومن الضروري ان يسعى القطرين إلى بناء بلديهم لا إلى هدم ما تم تشيده خلال عقود[٣٤].

ان موقف لبنان هذا نابع من سياسته التقليدية التي تهدف إلى ان تكون طرفا في حل المشكلات وإيجاد الحلول التوافقية وليس طرفا في النزاعات التي تشهدها أروقة الجامعة العربية.

ومن الجدير بالذكر ان لبنان أفادت ماديا من موقفها الحيادي بين العراق والكويت فمنذ بداية الأزمة ولغاية ٨ تموز عام ١٩٦١ كانت الأموال الخارجية الداخلة الى لبنان قد بلغت أكثر من ٢٨٠ مليون دولار وفق ما صرح به مصدر مسؤول لمندوب صحيفة الحياة اللبنانية وكانت اغلبها قادمة من الكويت بسبب الأزمة الناشئة بينه وبين العراق[٣٥] ويبدو ان هذا الرقم مبالغ به كثيرا وقد يكون الهدف منه دفع العراق إلى استثمار أموال أكثر في لبنان من اجل مجاراة الأموال القادمة من الكويت وبذلك تكون لبنان قد استفادت ماديا وبشكل كبير من موقفها من الأزمة.

من جانب أخر أجرى مندوب صحيفة الكفاح اللبنانية لقاء موسعا يوم ١٢ تموز عام ١٩٦١ مع عبد الكريم قاسم وأبدى قاسم تقديره لموقف لبنان، والصحافة الحرة فيه وأعلن قاسم ان بريطانيا تحاول دفع العرب للدفاع عن مصالحها[٣٦]، أما صحيفة الأنباء فقد انتقدت موقف القطرين وعدته سببا في عودة الاحتلال البريطاني الى الأقطار العربية ودعت كلا منهما الى التراجع عن مطالبه فعلى العراق ان يكف عن سعيه الى ضم الكويت بالقوة، وعلى أمير الكويت ان يطلب من القوات البريطانية مغادرة أراضيه ومنطقة الخليج العربي، وأوضحت انه كان من الأجدر على الكويت التوجه الى الجامعة العربية قبل التوجه الى بريطانيا لنجدتها عسكريا، وعلى الجميع التنبه الى الخطر الكبير الذي يشكله الكيان الصهيوني على البلاد العربية[٣٧].

وفي جلسة ٢٠ تموز عام ١٩٦١ رفضت الأقطار العربية مناقشة مشروع القرار الذي تقدم به العراق الى مجلس الجامعة وكان من أهم بنوده:

١- إلغاء معاهدة ١٩ حزيران ١٩٦١.
٢- انسحاب القوات البريطانية من الكويت .
٣- تحرير كل المشيخات والمحميات في الخليج العربي .
٤- ان ينظر في مطلب الكويت للانضمام الى الجامعة العربية في الدورة التالية التي ستعقد في الدار البيضاء.

الا ان الطلب العراقي لم يجد من يدافع عنه في الجلسة بعد ان انسحب ممثل العراق منها[٣٨] لتصدر الجامعة قرارا بضم الكويت الى عضويتها، مع المطالبة بانسحاب القوات البريطانية لتحل محلها قوات تابعة الى دول الجامعة العربية، وقد رفض العراق هذا القرار وعده انتهاكا صريحا لميثاق الجامعة[٣٩].

وعبر وزير الأشغال اللبناني كمال جنبلاط عن موقف بلاده من القضية بان لبنان ملتزم بسياسته التقليدية وهي الحياد في النزاعات التي تقع بين الأشقاء العرب وانه دائما في مقدمة الساعين الى تقريب وجهات النظر وإزالة التناقضات في الوطن العربي[٤٠]، وفي نفس السياق رفض النائب اللبناني والكاتب المعروف أميل البستاني مبدأ الضم وأشار الى ان الوحدة العربية تحققها الشعوب العربية بشعورها الوحدوي وان استخدام القوة في أجبار أمير الكويت على الانضمام تحت لواء عبد الكريم قاسم شيء مرفوض ولا يحقق الأهداف التي تسعى القومية العربية الى تحقيقها[٤١].

والتقى عبد الكريم قاسم بوفد صحفي* لبناني في ٢١ تموز عام ١٩٦١ من اجل توضيح وجهة نظره فيما يخص تطور قضية الكويت والقرار الذي اتخذته الجامعة العربية في هذا الشأن[٤٢]. ويبدو ان هدف عبد الكريم قاسم من وراء هذا اللقاء التأثير على موقف لبنان من اجل عدم الاشتراك في القوة العسكرية المزمع تشكيلها.

ومن جانب أخر فان العلاقات اللبنانية الكويتية كانت تسير بوتيرة مضطردة نحو التعاون والانسجام فقد صرح عبد الله المنشنوق وزير الداخلية والأنباء اللبناني بان الكويت ولبنان دخلا في المفاوضات من اجل إلغاء الكفالة الذهبية في اتفاق القرض الكويتي الموقع في ١٦ شباط عام ١٩٦١، بعد ان اتفقا على دفع أقساط القرض بالدينار الكويتي او ما يعادلها، وقد وافق مجلس الوزراء اللبناني على هذا التعديل، وسيحال هذا الاتفاق الى مجلس النواب اللبناني في مشروع قانون يحمل صفة الاستعجال[٤٣].

وفي خضن تلك التطورات السياسية وصل بيروت ناصر الحاني السفير العراقي الجديد وكان في استقباله أنطوان فرنسيس مدير المراسيم في الخارجية اللبنانية وسعيد الاسعد السفير اللبناني في بغداد، وقد صرح الحاني للصحفيين بأنه يحمل رسالة من رئيس مجلس السيادة نجيب الربيعي إلى الرئيس اللبناني فؤاد شهاب، وأنه حمل رسالة ثانية من رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم إلى نظيره اللبناني صائب سلام وعبر السفير عن رغبة القيادة العراقية إلى تعزيز العلاقات بين بغداد وبيروت وأثنى على العلاقات الجيدة بين القطرين وعلى الصحافة اللبنانية ودورها في تعزيز هذه العلاقات[٤٤].

ويمكن ان نلاحظ خلال تلك المدة ان بيروت كانت تسعى جادة إلى إبقاء علاقاتها مع كلا البلدين. لان ذلك يحقق أهداف السياسة اللبنانية التقليدية وهي السعي الجاد الى المحافظة على طابع العلاقات الايجابية بالدول العربية لما يحققه ذلك من فوائد في المجالين السياسي والاقتصادي ففي الوقت الذي اشتركت فيه لبنان في البعثة العسكرية التي كلفتها الجامعة العربية في دراسة كيفية تكوين قوة عسكرية عربية لتحل محل القوات البريطانية الموجودة في الكويت، بعد تصويت لبنان على قبول الكويت عضوا في الجامعة العربية ،نجدها من جانب أخر تقيم علاقات اقتصادية مع الكويت من خلال التوقيع على قرض كويتي للبنان وفي الوقت نفسه تسعى الى إيصال فكرة الى الجانب العراقي من خلال الجانب الدبلوماسي والتعاون مع العراق ومحاولة عدم قطع التعاون بين بغداد وبيروت.

وتابع مجلس الوزراء اللبناني باهتمام بالغ قضية البعثة العسكرية التي أرسلتها الجامعة العربية الى الكويت وأجاب صائب سلام رئيس الوزراء اللبناني عن موقف حكومته من مشاركة لبنان بالقوة العسكرية المزمع إرسالها للكويت فقال ((ما زلنا ننتظر تبليغنا رسميا بالتطورات التي رافقت اتصالات المسؤولين في الجامعة العربية لإرسال قوات عربية إلى الكويت ولم نتلق أي شيء بهذا الشأن))[٤٥]، وذكرت الأوساط الرسمية ان بعض القادة السياسيين يفضلون اشتراك لبنان بقوات رمزية بعد انسحاب القوات البريطانية من الكويت وأنهم عازمون على طرح ذلك في جلسة مجلس الوزراء القادم ،حتى لا يفسر عدم اشتراك لبنان بأنه يأبى الدفاع عن استقلال الكويت، وكانت التوقعات تشير ان العراق سوف ينسحب من الجامعة العربية في حال دخول قوات عربية إلى الكويت، وعلق بعض السياسيين

اللبنانيين على هذا القرار العراقي بأنه كان متوقعا في ظل الظروف الحالية وأنهم يأملون ان تنتهي الأزمة عند هذا العمل(٤٦).

واستبشرت الأوساط اللبنانية الخير بالتصريح الذي أدلى به من الكويت عبد الخالق حسونة(٤٧) الأمين العام لجامعة الدول العربية في ١٢ آب عام١٩٦١ الذي أكد على توقيع شيخ الكويت اتفاقا مع البعثة العسكرية التابعة لجامعة الدول العربية، الذي أتم بموجبه ترتيب كيفية عمل القوات العربية التي تحل محل القوات البريطانية، كما أعلن عبد الخالق حسونة ان شيخ الكويت طلب من القوات البريطانية مغادرة الكويت(٤٨).

وناقش ناصر الحاني سفير العراق الجديد في بيروت تطورات قضية الكويت مع صائب سلام رئيس الوزراء اللبناني وصبري حمادة رئيس مجلس النواب في اللقاء الذي جرى مع الشخصيتين في ١٥ آب عام ١٩٦١، الا انه لم يصدر بيان رسمي يوضح تفاصيل ذلك اللقاء(٤٩)، الا ان رئيس الوزراء أجاب على سؤال طرحته عليه وسائل الأعلام في ٢٠ آب عام ١٩٦١ عن موقف لبنان من تطورات الوضع العربي والقضايا الدولية فأجاب ((ان موقفنا جلي وواضح، فالحياد حيال أحداث العالم هو هدفنا وغايتنا. لان صداقتنا وثيقة مع الجميع ونحن حريصون على الاستمساك بها))(٥٠).

وتعقيبا على ما ذكرته بعض الصحف اللبنانية من ان العراق يمنع رعاياه من زيارة لبنان صرح محمد احمد يحيى وزير الداخلية بان العراق تربطه علاقات أخوية مع لبنان وانه لن يمنع أي مواطن عراقي يرغب بزيارة لبنان، وان ما تتناقله وسائل الأعلام هو خبر عار عن الصحة(٥١).

تناقلت الأوساط اللبنانية الرسمية في ١٩ آب عام ١٩٦١ الإخبار الواردة من الكويت التي أعلن المسؤولون فيها موافقتهم على الطلب اللبناني فيما يخص قضية القرض الكويتي لتطوير مدينة بيروت وان الكويت تقبل قيام لبنان بدفع أقساط القرض بالعملة الكويتية او ما يعادلها بدلا من الذهب الذي يكلف الاقتصاد اللبناني الشيء الكثير(٥٢).

وربما يكون موافقة الكويت على طلب لبنان ذا أهداف سياسية ولاسيما وانه جرى قبل يومين فقط من زيارة البعثة العسكرية التابعة للجامعة العربية بيروت، إذ أبلغت السفارة اللبنانية في القاهرة وزارة الخارجية اللبنانية ان البعثة المذكورة سوف تزور لبنان في٢٣ آب عام

١٩٦١ للتباحث مع المسؤولين اللبنانيين عن موقفهم من تشكيل القوه العربية والمشاركة فيها[٥٣].

جرى في القصر الرئاسي في ٢٢ آب عام ١٩٦١ اجتماع سياسي موسع حضره الرئيس فواد شهاب وصائب سلام رئيس الوزراء ووزير الخارجية فليب تقلا وكان من ضمن القضايا التي ناقشها الاجتماع هي تطورات قضية الكويت وموقف لبنان منها[٥٤]، وردا على سؤال وجه الى وزير الخارجية فليب تقلا، نقلت وكالة أخبار اليوم، ان تقلا أجاب ((ان هذا الموضوع يجب ان يحاط بسرية تامة نظرا لارتباطه بالمصلحة العربية العامة، وعلى كل حال ان موقف لبنان من هذا الموضوع سيكون منسجما الى حد بعيد مع مواقفه السابقة من القضايا العربية المماثلة))[٥٥]، الا ان نائب بيروت محسن سليم أدلى بتصريح أعرب فيه عن اعتقاده ان اعتذار لبنان عن الاشتراك في القوة العربية سيثار في اللجنة الخارجية أذا انعقدت جلسة قبل سفر رئيس الحكومة الى بلغراد وقال ان القضية مرتبطة ((بالانحراف الذي ميز سياسة هذا البلد في الحقلين الداخلي والخارجي ... ونحن نريد ان نعرف حقيقة الأسباب التي أدت الى اتخاذ مثل هذا القرار الذي لا يمت الى التضامن العربي بصلة))[٥٦]. ان هذا الأمر قد وضح مدى الاختلاف في الرأي بين عدد من رجال الحكم في بيروت ومدى التردد في اتخاذ القرار.

واستمر موقف الحكومة اللبنانية على ما هو عليه من قضية اشتراك لبنان او عدم اشتراكه في القوة التي شكلتها الجامعة العربية فقد زارت البعثة بيروت في ٢٨ آب عام ١٩٦١ ودار اللقاء بين أعضاء البعثة من جهة والرئيس فؤاد شهاب وصائب سلام رئيس الوزراء وفليب تقلا وزير الخارجية من جهة أخرى، من دون ان يصدر عن هذا اللقاء بيان يوضح الأمور التي تمت مناقشتها، الا ان مناقشات مجلس الوزراء في اليوم التالي قد وضع النقاط على الحروف، إذ اتخذ قرارا بالتريث في اتخاذ قرار نهائي بالاشتراك من عدمه وخول مجلس النواب اتخاذ القرار النهائي في الموافقة على المشاركة في القوة العربية المرسلة الى الكويت من عدمها[٥٧]، وكان السبب يعود إلى أدراك لبنان لأهمية علاقاتها مع كل من العراق والكويت والجمهورية العربية المتحدة وله فيها جميعا مصالح حيوية وليس من مصلحة لبنان ان يتخذ قرارا من شانه الإساءة الى مصالحه في هذه الدول او مصالح هذه الدول في لبنان.

وأعرب ناصر الحاني سفير العراق في بيروت عن تفاؤله بنتائج اتصالاته مع السلطات اللبنانية حول المسائل ذات المصلحة المشتركة للبنان والعراق بوجه خاص حول المسائل العربية عامة وقال ((ان العلاقات بين العراق ولبنان قوية وان البلدين يعملان على تعزيز هذه العلاقات))[٥٨] واقترح الحاني على أدارة الخطوط الجوية العراقية زيادة عدد رحلاتها الى بيروت لاستيعاب الأعداد المتزايدة من المصطافين العراقيين الراغبين بزيارة بيروت، واقترح على المسؤولين العراقيين التباحث بشكل رسمي مع السلطات اللبنانية.

وتحقيقا لهذا الاقتراح زار وفد لبناني رفيع المستوى العراق للتباحث مع السلطات العراقية في كيفية زيادة التعاون بين البلدين ودراسة أمكانية زيادة عدد الرحلات التي تقوم بها الخطوط الجوية التابعة لبلديهما لتسهيل الانتقال للراغبين بزيارة بغداد او بيروت، ولم يتوصل الجانبان الى نتيجة نهائية واتفقا على أجراء لقاء بينهما لتذليل العقبات[٥٩].

وتناقلت وسائل الأعلام اللبنانية تصريحات عبد الكريم قاسم في الخطاب الذي ألقاه في جموع من رجال التربية والتعليم في١١ أيلول عام ١٩٦١، الذي تهجم فيه على الكويت وعدها تشكل تهديدا على العراق بوصفها قاعدة للاستعمار وإنها تشكل عقبة تجاه استقرار المنطقة[٦٠].

في الوقت نفسه أبدت لبنان استيائها من عدم حضور العراق اجتماع الجامعة العربية الذي عقد في القاهرة في اليوم نفسه، معبرة عن رغبتها في ان يعدل العراق عن رأيه لأنه يشكل ركيزة أساسية في الجامعة العربية وله دور ايجابي على الساحة العالمية[٦١]. في الوقت الذي رحبت به الأوساط اللبنانية بإعلان شيخ الكويت رسميا في ١٤ أيلول عام ١٩٦١[٦٢]، بأنه طلب من (الن روثني) القنصل العام البريطاني بالنيابة ان ينقل الى حكومته رغبة حاكم الكويت بسحب القوات البريطانية بعد وصول طلائع قوات الطوارئ العربية في ١٠ أيلول عام١٩٦١ الى الكويت[٦٣].

ومن اجل أثبات حسن النية رفضت الحكومة اللبنانية الطلب المقدم من وزارة الخارجية اللبنانية الذي دعا الى الإسراع بتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الكويت بعد ان اعترفت بها، الا ان الحكومة اللبنانية أقرت تأجيل الموافقة على هذا الطلب، لان الموافقة تنفي عن لبنان صفة الحياد، وتمنعه من ممارسة دوره في تقريب وجهات النظر بين الدول العربية واستئناف البحث مع الحكومة العراقية لإقناعها بالعودة الى اجتماعات الجامعة العربية[٦٤].

كما قابل السفير اللبناني في بغداد سعيد الاسعد في ١٦ أيلول عام ١٩٦١ رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في مقر عمله في وزارة الدفاع العراقية بناء على طلب الحكومة اللبنانية من اجل التباحث مع المسؤولين العراقيين في تطورات قضية الكويت وموقف لبنان منها[٦٥].

الا ان العلاقات الكويتية اللبنانية كانت في ذلك الوقت تسير قدما الى الأمام، إذ وصل وفد كويتي يوم ٢٦ أيلول عام ١٩٦١ الى بيروت ومكث فيها ثلاثة أيام التقى فيها رئيس الوزراء اللبناني صائب سلام وسلمه رسالة من أمير الكويت تتعلق بتعزيز العلاقات والتي كان من ضمنها تعيين السيد خالد العدساني سفيرا للكويت في بيروت على ان يقوم سفير لبنان في عمان بمهام سفارة لبنان في الكويت[٦٦]، وقد اقر مجلس الوزراء اللبناني هذا القرار في جلسة يوم ٢٨ أيلول عام ١٩٦١، إلا انه لم يحدد موعد تنفيذ هذا القرار[٦٧].

وألقت الإحداث التي شهدتها المنطقة العربية بظلالها على اهتمام الحكومة اللبنانية بقضية الكويت ، إذ تغيرت المعطيات بعملية انهيار أول وحدة عربية جمعت سوريا ومصر في دولة واحدة تحت قيادة عبد الناصر في ٢٨ أيلول عام ١٩٦١، إذ نظرت الأوساط الرسمية في بيروت الى ان عملية الانفصال تشكل تطورا خطيرا وقع على حدودها ويجب عليها ان تكون بمستوى الأحداث كي تجنب لبنان وشعبه الارتدادات العنيفة لأحادث الانفصال، لان قضية الجمهورية العربية المتحدة واستقرارها، هي قضية وحدة لبنان واستقراره[٦٨]. وفي هذه الأثناء رفض مجلس الوزراء اللبناني الموافقة على عقد اجتماع طارئ للجامعة العربية بناء على رغبة تونس[٦٩] لاعتقادها ان تطورات الأحداث في الجمهورية العربية المتحدة هي شان داخلي ولا يحق للجامعة العربية التدخل فيه، ولان ذلك نابع من السياسة التي تعتمدها الحكومة اللبنانية في الوقوف على الحياد والتريث لحين انجلاء الأحداث كي لا تتعرض الأوضاع في لبنان الى انعكاسات قد توثر سلبا على الواقع اللبناني.

أما بالنسبة الى العلاقات العراقية اللبنانية فقد استمرت بين مد وجز، وكانت الصحف اللبنانية تتناول تطورات الأحداث في العراق وعلقت على تنديد وزير الخارجية العراقي في ٢٧ كانون الأول عام ١٩٦١ بالدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع ما يسمى بدولة الكويت، ووصف ذلك بأنه عمل غير ودي وينطوي على إنكار لحقوق العراق وأضرار بمصالحه

الحيوية، ووجهت وزارة الخارجية العراقية مذكرة بهذا المعنى الى الهيئات الدبلوماسية العاملة في العراق[٧٠].

وأدلى النائب محسن سليم بتصريح الى مراسل الإذاعة الكويتية جاء فيه ((أنني اعتبر ان عملية تنفيذ التمثيل بيننا ودولة الكويت أمر لابد منه وان الحكومة اللبنانية مقتنعة بضرورة الإسراع فيه ولعل التأخر لن يطول الى ابعد من أسابيع))، ولما سئل عن رأيه في تصريح وزير الخارجية العراقي قال ((لقد استغرب لبنان من بيان وزير خارجية العراق حول إمكان قطع العراق علاقاته السياسية مع كل بلد عربي يتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الكويت غير ان لبنان الذي أراد ان يبقى على علاقاته الطيبة مع العراق وغيره من الدول العربية لن يفسر بيان وزير الخارجية العراقية على انه تهديد للدول التي تريد ان تتبادل التمثيل مع الكويت))[٧١] وصرح النائب حبيب مطران عضو لجنة الشؤون الخارجية قائلا ((بأنه فهم من وزير الخارجية الأستاذ فليب تقلا ان تنفيذ قرار تبادل التمثيل الدبلوماسي بين لبنان والكويت سيتم في مهلة أسبوع واحد))[٧٢].

وكانت وزارة الخارجية العراقية قد وزعت على الهيئات الدبلوماسية في العراق يوم ٨ كانون الثاني عام ١٩٦٢ مذكرة جديدة تؤكد ادعاءاتها السابقة بأحقيتها في الكويت وتهدد الدول التي تقيم علاقات معها بان العراق سيتخذ ضدها إجراءات رادعة منها قطع العلاقات الدبلوماسية[٧٣].

وفي لبنان ناقش مجلس النواب اللبناني في جلسته المنعقدة في ٩ كانون الثاني عام ١٩٦٢ برقيتين مرسلة من الجالية اللبنانية في الكويت، تدعوا فيها مجلس النواب اللبناني الى اتخاذ قرار حاسم بشان تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الكويت[٧٤].

وتناقلت الصحف البيروتية امتعاض الصحف الكويتية بسبب تأخر تبادل التمثيل الدبلوماسي بين لبنان والكويت فقالت صحيفة الجريدة تعليقا على ذلك ان الحكومة اللبنانية ((لا تريد كما يبدو إغضاب عبد الكريم قاسم))[٧٥]، وعلق صائب سلام على تأخر تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين حين قال ((لقد اعترفت الحكومة السابقة باستقلال الكويت ... ثم استكملت الحكومة السابقة شكليات الاعتراف بالموافقة على تبادل التمثيل الدبلوماسي ... ولم يبق من شكليات الاعتراف سوى الموافقة على تعيين السفير الكويتي في لبنان وتحديد موعد لتبادل وثائق التمثيل الدبلوماسي)) ووصف صائب سلام موقف حكومة رشيد كرامي

بأنه ((يدعو الى التساؤل))، لأنها امتنعت عن القيام بهذا ((الأجراء الشكلي)) وبعد ان أشاد بما يسمى–الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية– قال ((ان القرض الكويتي لبلدية بيروت أقوى دليل على ما يمكن ان يجنيه لبنان من تعاونه الأخوي مع الكويت))[٧٦].

وانتقدت بعض الصحف اللبنانية أقدام السفارة العراقية على توزيع منشورات على أعضاء لجنة الشؤون الخارجية توضح وجهة نظر العراق من قضية الكويت فوصفت ذلك بأنه ((تصرف غير لائق وغير دبلوماسي)) وقالت ان النواب ((اعتبروه تكملة للتهديد الذي أطلقه هاشم جواد قبل ذلك)) ونشرت الصحف برقيات من اللبنانيين المقيمين في الكويت يطالبون فيها ((بالإسراع لإقرار التمثيل الدبلوماسي مع الكويت)) وأشار بعضها الى احتمال أقدام الكويت على ((عدم تجديد رخص الإقامة الممنوحة للبنانيين وتجميد الطلبات الجديدة))[٧٧].

وفي ١٠ كانون الثاني عام ١٩٦٢ صرح وزير الخارجية اللبناني قائلا ((ان سوريا لم تعترف بعد بالكويت، وان الجمهورية العربية المتحدة قد عينت سفيرا لها في الكويت ولم يلتحق بعد بمقر عمله ... أما بصدد علاقاتنا مع العراق فأنه في ضوء المعلومات الأولية يمكن القول ان الأموال اللبنانية المستثمرة في العراق تقدر بـ (١٢٠) مليون ليرة لبنانية موظفة في (٥١) مؤسسة، وتقدر الصادرات اللبنانية الى العراق سنويا بـ (٢٥) مليون ليرة سنويا ، فضلا عن ذلك ان لبنان يستفيد من العراق ما يقارب الـ (٢٥) مليون ليرة سنويا بدل خدمات وترانزيت، ويعمل في العراق حوالي ٤ ألاف لبناني فيهم نسبة كبيرة من الأطباء والأساتذة وهناك مقاولات لبنانية بقيمة (٥٣) مليون ليرة لبنانية))[٧٨]، وأوضح انه لا يملك إحصاءات دقيقة عن مدى التعاون بين لبنان والكويت الا انه قال ((يمكن ان توصف بأنها مزدهرة))[٧٩].

ويبدو ان الانقسام بالرأي واضح بين اللبنانيين حول تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الكويت وعندما وجه النائب خليل الخوري سؤالا الى وزير الخارجية: ((لماذا تأخرت الحكومة في تبادل السفراء هل ثمة تهديد وما تأثرنا به ؟)) فرد فليب تقلا قائلا((لا تأثير ولا خوف على مصالحنا، نحن تريثنا في اتخاذ قرارنا لان موقفنا في الأساس كان موقف التريث))[٨٠] وخلال المناقشات كان الاختلاف واضحا في وجهات النظر بين مؤيد ومعارض لتوثيق التعاون مع الكويت، لكن الثابت ان لبنان سوف توازن بين مصالحها السياسية والاقتصادية وسوف تتخذ قرارها على ضوء هذه المصالح.

وفي هذا السياق أرسل لفيف من رجال الأعمال اللبنانيين في بغداد برقية الى مجلس النواب اللبناني تدعو ممثلي الشعب اللبناني الى الاهتمام بشؤون الجالية اللبنانية في العراق وتقديم الدعم لها[٨١]، وفي الجلسة نفسها ناقش المجلس قضية القرض الكويتي الموقع في ١٦ شباط عام ١٩٦١ بين الكويت وبلدية بيروت بإسهاب، وقد شكر بعض النواب الجانب الكويتي على الموافقة بالشروط اللبنانية وانه تعبير عن روح الأخوة الصادقة التي تربط الكويت بلبنان.

ولم يكن الساسة في بغداد بعيدين عما يدور في أروقة الحكومة اللبنانية من تطورات لقضية الكويت، ومن اجل توثيق التعاون بين بيروت وبغداد التقى الحاكم العسكري العام احمد صالح العبدي في بيروت يوم ١ شباط عام ١٩٦٢ رئيس الوزراء اللبناني الجديد رشيد كرامي بحضور السفير العراقي والملحق العسكري، وتناول اللقاء سبل تعزيز العلاقات بين البلدين والقضايا المشتركة، ومن ضمنها قضية الكويت والموقف اللبناني منها[٨٢].

وقد أكد وزير الخارجية اللبناني في تصريح له نقلته صحيفة الزمان البيروتية في ٣ شباط من العم نفسه ان لبنان في وضع حرج نتيجة لإصرار العراق على تهديده بقطع العلاقات مع الدول التي تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الكويت، وهو أمر قد يدفع الأخيرة الى اتخاذ إجراءات ضد الجالية اللبنانية الموجودة فيها، او سحب الأموال الكويتية المودعة في المصارف اللبنانية[٨٣].

وفي السياق نفسه فقد زار وزير العدل الكويتي عبد الله الجابر الصباح بيروت في اليوم نفسه وأحيطت مباحثاته مع المسؤولين اللبنانيين بالسرية، رغم الاهتمام الإعلامي بها، ألا انه لم يعلن أي مصدر مسؤول عن فحوى هذه الزيارة[٨٤]، ومن المؤكد ان تكون العلاقات اللبنانية الكويتية وسبل تعزيزها قد تناولها الوزير الكويتي خلال لقائه المسؤولين في بيروت.

وهو الأمر الذي دفع وزير الخارجية اللبناني فليب تقلا الى الاتصال بالسلطات العراقية في محاولة منه لتخفيف حدة التوتر ولتقريب وجهات النظر بين العراق والكويت وشرح الموقف اللبناني ومقدار ما يتعرض له لبنان من مشاكل تؤثر على واقعه السياسي والاقتصادي، وأوضح فليب تقلا ان للعراق دورا كبيرا في دعم التضامن العربي[٨٥].

حاولت الكويت تطمين اللبنانيين إلى ان سياستها تجاه بيروت ثابتة ولاسيما بعد زيادة التعاون الاقتصادي من خلال زيادة عدد الرحلات الجوية التي تقوم بها شركات الطيران

اللبنانية الى الكويت الى خمس رحلات أسبوعية، فقد صرح وزير الخارجي الكويتي الى إحدى الصحف اللبنانية قائلا ((... وأما لبنان الذي تربطنا به أوثق الروابط فنحن نترك الأمر له بصدد تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين))[٨٦].

ومن المعلوم ان السلطات العراقية كانت تهدد دوما بأنها ستعمل على تغيير تعاملها مع الشركات التي تعمل على توثيق التعاون بينها وبين الكويت وهو أمر حاولت السلطات الكويتية استثماره لصالحها في جذب او دفع لبنان الى توثيق صلاتها السياسية بالكويت وكان الباب الاقتصادي جذابا بشكل كبير بالنسبة الى الحكومة اللبنانية.

وخلال مناقشة تبادل التمثيل الدبلوماسي بين بيروت والكويت في مجلس النواب اللبناني في ١٦ آذار عام ١٩٦٢، طالب بعض النواب بضرورة الإسراع في ذلك من اجل رعاية مصالح الجالية اللبنانية في الكويت وتعزيز العلاقات بين الجانبين في المجالين السياسي والاقتصادي، وقد استقر الرأي على ضرورة تعزيز التعاون من خلال تبادل السفراء، على ان يترك تقرير هذا الأمر للحكومة وفق المصلحة اللبنانية[٨٧].

ان أقدام لبنان على تعيين قائم بالأعمال لها في الكويت مطلع أيار من العام نفسه أثار حفيظة العراق، فطلبت الحكومة العراقية من نظيرتها اللبنانية سحب السفير اللبناني من بغداد في حين سحبت سفيرها من بيروت في العاشر من أيار ١٩٦٢[٨٨]، وأوقفت جميع استيراداتها من المحاصيل الزراعية اللبنانية[٨٩] وعد بيان وزارة الخارجية العراقية القرار اللبناني عملا غير ودي وخروجا عن سياسة الحياد، أثار هذا الأمر ضجة كبيرة بين الأوساط الشعبية والرسمية اللبنانية بسبب ما وصلت إلية الأمور من قطيعة بين القطرين[٩٠].

وكان هذا الأمر موضع نقاش بين رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم ووزير خارجيته هاشم جواد و السفير العراقي في بيروت ناصر الحاني في ١٧ أيار عام ١٩٦٢، وتحدث السفير عن اثر قطع العلاقات الدبلوماسية بين بغداد وبيروت، وكيفية أدارة المصالح المشتركة في ظل هذا الأمر، ودعا الى عدم توسيع شقة الخلاف أكثر من ذلك[٩١].

ونتج عن ذلك قطيعة في العلاقات بين القطرين وأكد عبد الكريم قاسم ان الواجب الوطني على لبنان وغير لبنان من الدول التي تقاوم المصالح الاستعمارية ان تدعم موقف العراق في نضاله، لا ان تقف صفاً واحداً مع الدول الاستعمارية لتطعن العراق بخنجر[٩٢].

أما الموقف اللبناني من القضية فقد عبر عنه رئيس الوزراء اللبناني رشيد كرامي في مؤتمره الصحفي في٢٠ أيار عام ١٩٦٢، فقد أجاب عن سؤال وجه له عن آخر التطورات بين العراق ولبنان فقال ((ان لبنان ينتهج سياسته التقليدية القائمة على أساس التعاون مع الجميع)) وحين سئل عن صحة ما يشاع عن بذل وساطة عربية لحل الأزمة بين بيروت وبغداد نفى ان تكون الحكومة فكرت بنقل القضية الى صعيد الجامعة العربية، واطلع وزير الخارجية فليب تقلا عن أخر تفاصيل الأزمة وقال ((ان وزير خارجية الكويت أبلغه خلال اتصالات جرت بينهما ان الوضع الداخلي في الكويت يحتم ان يبادر لبنان الى تنفيذ قراره بتبادل التمثيل الدبلوماسي مع بلاده)) وقد أبدى البعض تخوفه من ان يؤدي ذلك الى تعقيد الموقف بين العراق ولبنان. وأضاف قائلا ((ان الحكومة اللبنانية كانت ولا تزال تحرص على أبقاء علاقاتها مع العراق وأننا نرجو ان نوفق في حصر الأزمة ضمن نطاقها القائم فيقتصر الأمر ولو مؤقتا على سحب السفيرين))، وأضاف تقلا ((ان عودة السفير اللبناني في العراق سعيد الأسعد باتت مرتقبة))[٩٣].

فضلا عن ذلك أشار النائب اللبناني شفيق مرتضى عن نتائج مقابلاته للمسئوولين العراقيين خلال زيارته الأخيرة الى بغداد، فأكد ان المسؤولين عاتبون على لبنان لاتخاذه قراره بتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الكويت وبعد اجتماع اللجنة النيابية للشؤون الخارجية، أذاع رئيس اللجنة كاظم الصلح البيان التالي ((ان لجنة الشؤون الخارجية بعد سماعها بيان معالي وزير الخارجية والموقف الناشئ عن تبادل التمثيل الدبلوماسي بين لبنان والكويت أخذت علما بهذه القضية ووافقت الحكومة على بياناتها وطلبت اللجنة ان تبذل الحكومة من جهتها كل جهد ممكن لتأكيد علاقات الود والتعاون في جميع الظروف بين لبنان والعراق وتامين استمرارها لصالح البلدين الشقيقين، وذلك وفقا للسياسة اللبنانية الدائمة مع الشقيقات العربيات))[٩٤].

حاولت الحكومة اللبنانية العمل بكل الوسائل المتاحة من اجل تجاوز الضغوط التي كانت تتعرض لها في تضييق فجوة خلافاتها مع العراق وغيرها من الأقطار العربية، فاصدر مجلس الوزراء اللبناني قرارا في ٢٥ أيار عام ١٩٦٢ نص على اتخاذ تدابير قانونية ضد كل وكالة أنباء أو صحيفة تتعرض لرئيس دولة عربية او أجنبية[٩٥].

وناقش مجلس النواب اللبناني الشؤون الخارجية في جلسة خاصة في ٩ أب عام ١٩٦٢، وحضي الخلاف العراقي الكويتي وموقف لبنان منه باهتمام المناقشين، وبعد ان علق بعض النواب على الموضوع أيد غالبيتهم موقف لبنان، انبرى النائب ريمون اده للإدلاء بدلوه فقال ((يا سيدي طالما أن الجانب العراقي غير راض، وطالما نحن مضطرون للاعتراف بسيادة واستقلال الكويت. لأننا لا يمكننا أن نوافق على مبدأ الرئيس عبد الكريم قاسم الذي يقول أن لا وجود للكويت في زمن العثمانيين، وإذا كنا نريد أن نأخذ بهذا المبدأ فذلك يعني أن لا وجود للدول العربية كلها، لذلك لا يمكننا أن نقر المبدأ الذي يقول به عبد الكريم قاسم ورأينا أنه من الواجب أن نعترف باستقلال الكويت فاعترفنا به، فطالما أن هذا هو الوضع، لماذا لا نقرر إرسال سفير؟))[٩٦].

وأمام لجنة الشؤون الخارجية النيابية في البرلمان اللبناني، تفاخر فليب تقلا بالدور الكبير الذي لعبته الخارجية اللبنانية بتوجيه من الرئيس فؤاد شهاب وبتدخله المباشر أحيانا في حفظ كيان الجامعة وحال دون انهيارها، مطمئنا مستمعيه الى ان سياسة لبنان هدفها تحقيق مصالحه وما فيه الخير للأقطار العربية ونفعها[٩٧].

أنشأت لبنان في ٣ كانون الأول عام ١٩٦٢ سفارة غير مقيمة في الكويت في عمان، وأدى السفير علي بزي دورا مهما في تطوير العلاقات اللبنانية الكويتية وفي ٢١ آب عام ١٩٦٤ تحولت إلى سفارة ،وبذلك انتهت مسالة التبادل في التمثيل الدبلوماسي بين لبنان والكويت وتم تعيين محمد احمد الغانم أول سفير لها في بيروت[٩٨].

لقد ترتبت على سياسة عبد الكريم قاسم إزاء الكويت نتائج سلبية على العراق الذي أصبح معزولاً عربياً ودولياً بعد قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي اعترفت بالكويت وأقامت علاقات معها، وانسحاب العراق من الجامعة العربية، لهذا أصبح الموقف العراقي مرتبكاً ويائساً، وظل الوضع متوتراً حتى قيام حركة ٨ شباط ١٩٦٣ والتي اعترفت حكومتها باستقلال الكويت[٩٩] لتنتهي الأزمة.

كانت أزمة الكويت التي أثارها عبد الكريم قاسم واحدة من الأخطاء الكبيرة التي ارتكبها أثناء مدة حكمه للعراق، لما ترتب عليها من نتائج داخلية وخارجية سيئة، فقد زادت من توتر الأوضاع الداخلية في العراق، فضلاً عن أنها فرضت عزلة عربية ودولية على

العراق، وأصبحت جزءاً من عوامل الصراع الدائر بين عبد الكريم قاسم وجمال عبد الناصر الذي استغلها لصالحه عن طريق التقليل من شأن عبد الكريم قاسم والتشهير به.

الهوامش

١ – لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج٣، ترجمة مكتب أمير دولة قطر، ١٩٧٥، ص ١٥٠٤.

٢ – المصدر نفسه، ص١٥٢٧.

٣ – مصطفى عبد القادر النجار وآخرون، العراق والكويت في الوثائق التاريخية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠، ص ١٩٢.

٤ – للاطلاع على مسودة الاتفاقية ينظر: وزارة الخارجية العراقية، حقيقة الكويت، ج١، بغداد، ١٩٦١، ص ٨-١٠.

٥ – جمال زكريا قاسم، دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٨٤٠-١٩١٤، ط٢، الكويت، ١٩٧٤، ص٢٩٢.

٦ – حسن علي ابراهيم، الكويت دراسة سياسية، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص ٦٦؛ جعفر عباس حميدي وعبد الرحمن العزاوي، كويت العراق النضال في سبيل الوحدة، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠، ص ٣٩.

٧ – مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة ، ١٩٧٥، ص ٢٣٣.

٨ – لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في السياسة العراقية في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣-١٩٣٩، مكتبة اليقظة، بغداد، ١٩٨٧، ص ٢٢١.

٩ – خليل كنه، العراق أمسه وغده، بيروت، ١٩٦٦، ص ١٩٨.

١٠- للمزيد ينظر مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق، ص ٢٣٩-٢٨٦.

١١- محمد جعفر عبد الرزاق الشديدي، الصلات العراقية الكويتية في ظل التجزئة ١٩٤٥-١٩٦٣، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص ١٠٤.

١٢- قحطان احمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨ الى ٨ شباط ١٩٦٣، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٨٥ .

١٣- صحيفة الجمهورية (بغداد) ١٠ تشرين الأول ١٩٥٨ .

١٤ – د.ك.و، ملفات مجلس السيادة وزارة الخارجية، تشريفات مجلس السيادة ليوم ٢٥ تشرين الأول ١٩٥٨ و١، ص٢٣؛ صحيفة الجمهورية (بغداد) ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٨ .

١٥- محمد جعفر عبد الرزاق الشديدي، الصلات العراقية، ص١٠٢ .

١٦- محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤تموز في العراق أسبابها ومقدماتها ومسيرتها وتنظيمات الضباط الأحرار، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٣، ص ٣٤٩؛ صحيفة الهدف (بغداد) ٤ تموز ١٩٦١.

١٧- نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ط١، ج٢، دار الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠، ص ص ١١٤-١١٥ .

١٨- حسن سليمان محمود، الكويت ماضيها وحاضرها، المكتبة الاهلية، ١٩٦٨، ص ١٨٠-١٨٤ .

١٩- ينظر نص البرقية في نوري العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، ص١١٦-١١٧؛ مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ط١، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص ٢٣١ .

٢٠- صحيفة الثورة (بغداد) ٢٣ حزيران ١٩٦١ .

٢١- صحيفة البلاد (بغداد) ٢٦ حزيران ١٩٦١ .

٢٢- صحيفة الثورة (بغداد) ٢٧ حزيران ١٩٦١ .

٢٣- محمد امين دوغان، الحقيقة كما رأيتها في العراق، دار الشعب، بيروت، ١٩٦٢، ص ص ٤٩-٥٠.

٢٤- مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص٣٣١ .

٢٥- صحيفة الأخبار (بغداد) ١٦ تموز ١٩٦١.

٢٦ – محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي العاشر ،العقد الاستثنائي الأول، محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ٦ تموز ١٩٦١. وسأرمز لها (م.م.ن.ل)

٢٧ – مقابلة مع عميد السلك الدبلوماسي السابق فؤاد الترك في منزلة في بيروت يوم ٢٦ آذار ٢٠١٢ .

٢٨ – جان شرف، تاريخ حزب الكتائب اللبنانية ١٩٥٣-١٩٦٧، ج٤، دار العمل للنشر، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٦٢.

٢٩ – الجامعة العربية، دورة الانعقاد العادي الخامس والثلاثين، مضبطة الجلسة السابعة، القاهرة في ٤ تموز ١٩٦١، ص ٣٤ .

٣٠ – مارثا دوكاس، أزمة الكويت العلاقات الكويتية العراقية ١٩٦١ -١٩٦٣، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣، ص ٤٢ .

٣١ – المصدر نفسه، ص ٥٠ – ٥١ .

٣٢ – بطرس بطرس غالي، الدبلوماسية العربية في مواجهة المنازعات الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (٣٢) ١٩٧٣، ص ٢١ .

٣٣ –سيد نوفل، الدبلوماسية العربية في خمسة وعشرون عاما، القاهرة، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد الثاني، شباط ١٩٧١، ص ٥٧ .

٣٤ – صحيفة الأنباء (بيروت) ٨ تموز ١٩٦١ .

٣٥ – صحيفة الانباء (بيروت) ٨ تموز ١٩٦١.
٣٦ – صحيفة الكفاح (بيروت) ١٣ تموز ١٩٦١ .
٣٧ – صحيفة الأنباء (بيروت) ١٥ تموز ١٩٦١.
٣٨ – مجلة الأبحاث، السنة ١٤، ج٣، ص ٤٢٣ .
٣٩ – وزارة الخارجية العراقية، حقيقة الكويت، ج٢، بغداد، ١٩٦١، ص ٤١– ٤٢ .
٤٠ – صحيفة الانباء (بيروت) في ٢٢ تموز ١٩٦١.
٤١ –المصدر نفسه ٢٩ تموز ١٩٦١.
*–أعضاء الوفد هم (كما سنو، فرانسوا غصن، علي بلوط، ياسر هواري، سامي عطية، ملحم كرم، وانعام رعد) المصدر صحيفة الحياة (بيروت) ٢٢ تموز ١٩٦١.
٤٢ –صحيفة النهار (بيروت) ٢٢ تموز ١٩٦١.
٤٣ – صحيفة الحياة (بيروت) ٣ آب ١٩٦١.
٤٤ – صحيفة الحياة (بيروت) ٨ آب ١٩٦١ .
٤٥ – صحيفة النهار (بيروت) ١٥ آب ١٩٦١.
٤٦ – صحيفة النهار (بيروت) ١٥ آب ١٩٦١، صحيفة الحياة (بيروت) ١٥ آب ١٩٦١
٤٧ – عبد الخالق حسونة (١٨٩٨–١٩٩٢) سياسي مصري ورجل قانون، شغل مناصب حكومية عدة منها مدير وزارة الشؤون الاجتماعية ومدير وزارة الخارجية قبل تعينه عام ١٩٤٩ وزيرا للشؤون الاجتماعية ووزيرا للتربية والتعليم، تولى وزارة الخارجية قبل ان يخلف عبد الرحمن عزام في منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية ١٩٥٢، أعيد انتخابه ثلاث دورات متتالية في ١٩٥٧ و١٩٦٢ و١٩٦٧، للمزيد ينظر: عبد الوهاب ألكيالي وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص ٣٧١ .
٤٨ – مارثا دوكاس، أزمة الكويت، ص ٥٨؛ صحيفة الحياة (بيروت) ١٣ آب ١٩٦١.
٤٩ – صحيفة الأنباء (بيروت) ١٥ آب ١٩٦١ ؛ صحيفة النهار (بيروت) ١٥ آب ١٩٦١.
٥٠ – صحيفة الحياة (بيروت) ٢٠ آب ١٩٦١.
٥١ – صحيفة النهار (بيروت) ١٥ آب ١٩٦١.
٥٢ – صحيفة الحياة (بيروت) ١٩ آب ١٩٦١ .
٥٣ – صحيفة النهار (بيروت)٢٠ آب ١٩٦١ .
٥٤ المصدر نفسه ٢٢ آب ١٩٦١.
٥٥ – المصدر نفسه ٢٥ آب ١٩٦١.
٥٦ – صحيفة النهار (بيروت) ٢٤ آب ١٩٦١ .
٥٧ – المصدر نفسه ٣٠ آب ١٩٦١ .
٥٨ – صحيفة النهار (بيروت) ٥ أيلول ١٩٦١؛ صحيفة الحياة (بيروت) ٥ أيلول ١٩٦١.
٥٩ – صحيفة الأنباء (بيروت) ٩ أيلول ١٩٦١؛ صحيفة الحياة (بيروت) ٩ أيلول ١٩٦١.
٦٠ – صحيفة النهار (بيروت) ١٢ أيلول ١٩٦١ .

٦١ – صحيفة النهار (بيروت) ١٥ أيلول ١٩٦١.
٦٢ – مارثا دوكاس، أزمة الكويت، ص٥٩؛ صحيفة الحياة (بيروت) ١٦ أيلول ١٩٦١ .
٦٣ – احمد الرشيدي، "جامعة الدول العربية والتسوية السلمية للمنازعات العربية المحلية"، مجلة المستقبل العربي (بيروت)، العدد ٣٢، ١٩٨١، ص٨٩ .
٦٤ – صحيفة الحياة (بيروت) ١٥ أيلول ١٩٦١؛ صحيفة النهار (بيروت) ١٥ أيلول ١٩٦١ .
٦٥ – صحيفة الثورة (بغداد) ١٧ أيلول ١٩٦١، صحيفة النهار (بيروت) ١٧ أيلول ١٩٦١.
٦٦ – صحيفة الحياة (بيروت) ٢٩ أيلول ١٩٦١.
٦٧ – صحيفة النهار (بيروت) ٢٨ أيلول ١٩٦١.
٦٨ – كمال جنبلاط، أنقذ الله الجمهورية العربية المتحدة ، صحيفة الأنباء (بيروت) ٣١ أيلول ١٩٦١.
٦٩ – صحيفة الأنباء (بيروت) ٧ تشرين الأول ١٩٦١.
٧٠– وزارة الخارجية العراقية، حقيقة الكويت، ج٣، بغداد، ص٤٠–٤٢؛ نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات، ج٥، ص ١٣١–١٣٢ .
٧١ – صحيفة الكفاح (بيروت) ٧ كانون الثاني ١٩٦٢.
٧٢ – صحيفة العمل (بيروت) ٨ كانون الثاني ١٩٦٢.
٧٣ – وزارة الخارجية، حقيقة الكويت ج٣، ص ٤٢ –٤٣.
٧٤ – م.م.ن.ل، الدور التشريعي العاشر، العقد الاستثنائي الثاني، محضر الجلسة الثانية المنعقدة في ٩ كانون الثاني ١٩٦٢.
٧٥ – صحيفة الجريدة (بيروت) ١١ كانون الثاني ١٩٦٢.
٧٦ – د. ك. و، تقارير السفارة العراقية في بيروت يوم ١٥ كانون الثاني ١٩٦٢، وثيقة رقم١، ص٢ .
٧٧ – د. ك. و، تقارير السفارة العراقية في بيروت بتاريخ ١٥كانون الثاني١٩٦٢، وثيقة رقم١، ص٣.
٧٨ – د .ك .و، تقارير السفارة العراقية في بيروت بتاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٦٢، وثيقة رقم١، ص٦ .
٧٩ – المصدر نفسه، ص ٧ .
٨٠ – المصدر نفسه
٨١ – م .م.ن .ل، الدور التشريعي العاشر، العقد الاستثنائي الثاني، محضر الجلسة الثامنة المنعقدة في ٣٠ كانون الثاني ١٩٦٢.
٨٢ –د.ك.و، تقارير السفارة العراقية في بيروت بتاريخ ١٠ شباط ١٩٦٢، وثيقة رقم (١)، ص٢٥.
٨٣ – صحيفة الزمان (بيروت) ٣ شباط ١٩٦٢.
٨٤ – د.ك.و، تقارير السفارة العراقية في بيروت بتاريخ ١٠ شباط ١٩٦٢، وثيقة رقم ١، ص ٢٦ .
٨٥ – د.ك.و، تقارير السفارة العراقية في بيروت بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٦٢، وثيقة رقم ١، ص ٣١.
٨٦– المصدر نفسه، ص ٩٥.
٨٧ – م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر العقد الاستثنائي الثاني ،محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ١٦ آذار ١٩٦٢.

٨٨– أكرم نور الدين الساطع، تاريخ ووثائق النصف الثاني من القرن العشرين ١٩٥٠– ٢٠٠٠، دار النفائس، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٦٦؛ صحيفة الأخبار (بغداد) ١١ ايار ١٩٦٢ .
٨٩ – صحيفة الحياة (بيروت) ١٣ ايار ١٩٦٢.
٩٠ – نوري العاني، تاريخ الوزارات، ج٥، ص١٨٩ .
٩١ – المصدر نفسه، ص١٩١ .
٩٢– مقتبس من قحطان احمد سليمان، سياسة العراق، ص٣٣٩.
٩٣ – صحيفة الحياة (بيروت) ٢١ ايار ١٩٦٢.
٩٤ – المصدر نفسه.
٩٥ – صحيفة الزمان (بغداد) ٢٥ أيار ١٩٦٢
٩٦– م. م. ن. ل، الدور التشريعي العاشر، العقد الاستثنائي الثالث، محضر الجلسة الأولى المنعقدة في يوم ٩ آب سنة ١٩٦٢.
٩٧ – صحيفة النهار (بيروت) ٥ أيلول ١٩٦٢.
٩٨ – حمزة عليان، العلاقات الكويتية–اللبنانية ١٩٦٢–٢٠٠٠ التشابه والقدر المشترك، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٠، ص ١٣.
٩٩ –ليث الزبيدي، ثورة ١٤ تموز، ص٣٣٦، ومن الجدير بالذكر ان هناك مفاوضات جرت بين العراق والكويت لحل الأزمة ابتداءً من نيسان ١٩٦٢، وانتهت مع نهاية عبد الكريم قاسم دون التوصل إلى اتفاق، للتفاصيل ينظر، إسماعيل العارف، المصدر السابق، ص٣١٠ – ٣١٣؛ نوري العاني، تاريخ الوزارات، ج٥، ص ١٧٧ –١٩٣.